

٣- الخيارات الأساسية

تَرسُمُ الأهداف والطموحات التي وضعها لبنان لنفسه، وأورد جزءاً منها في الدستور، مستقبلاً يكون فيه لبنان مزدهراً وموحداً، ويشكل قطباً إقليمياً معترفاً به دولياً، ويحترم موارده وتراثه ويستثمرهما، ويؤمن خدمات عامة ذات جودة عالية لمواطنيه.

غير أن تحديات المستقبل تظهر أن تحقيق هذه الطموحات ليس مضموناً، إذا يمكن للبنان أن يواجه تراجعاً في أوضاعه إذا لم يتخذ الخيارات الاستراتيجية المناسبة التي قد تسمح له بتخطي الصعوبات وتحقيق طموحاته.

ما هي الخيارات الإستراتيجية الأساسية الكفيلة بتحقيق ذلك؟

الأجوبة المطلوبة للرد على التحديات المختلفة تلتقي فيما بينها على ضرورة إعتدال ثلاثة خيارات أساسية هي: وحدة البلاد، والإئتماء المتوازن، وترشيد استخدام الموارد، كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم ١٨: تحديات المستقبل والردود المطلوبة

التحديات	الردود
الإئتماء الإقتصادي المالية العامة المسار المجهول للنزاع الإقليمي	خفض كلفة الإنتاج تنويع الأنشطة إشراك جميع المناطق ترشيد استخدام المال العام خفض كلفة الخدمات العامة تحسين القدرة التنافسية
التماسك الاجتماعي	دعم وحدة البلد تعزيز التضامن في المجتمع دعم اقتصاد المناطق
النمو الديموغرافي والتوسع العمراني، البيئة والحاجات	ترشيد استعمال الأراضي ترشيد استعمال الموارد تجهيز المناطق

بناءً عليه:

- إن على الخطة الشاملة لترتيب الأراضي المساهمة في تعزيز وحدة الوطن والاقتصاد والمجتمع. فالوحدة شرط أساسي لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض لبنان حاضراً، وتلك التي سيواجهها مستقبلاً.
 - على الخطة الشاملة لترتيب الأراضي المساهمة في تخفيف حدة الفروقات في مستويات التنمية بين مختلف المناطق، من خلال اعتماد مفهوم موضوعي وحديث لمبدأ الإنماء المتوازن.
 - على الخطة الشاملة لترتيب الأراضي السعي إلى ترشيد استعمال الموارد المحدودة التي يملكها لبنان، وخصوصاً الموارد الطبيعية والمال العام.
- تتحكّم هذه الخيارات الأساسية بكافة التوجهات التي اعتمدها الخطة الشاملة لترتيب الأراضي، سواء أكان ذلك بتحديد وجهة استعمال الأراضي أم بالهيكلية المدنية المقترحة، أم بمشاريع التنمية لمختلف المناطق، أم بالتوجهات المتعلقة بالنقل والبنى التحتية، أم بالتنظيم المدني، أم بإدارة المواقع الطبيعية والتراثية.

٣-١ إنماء موحد ومتكامل للأراضي في لبنان

يعتبر خيار الإنماء المتكامل للأراضي جوهرياً، فهو يعطي الاقتصاد الوطني قوة أكبر ويساهم في درء خطر التجزئة في لبنان. وهذا الخيار ليس بالضرورة مناقضاً لمبدأ اللامركزية إذا ما تمّ تطبيقه على مستوى الوحدات الجغرافية الكبرى أو على مستوى البلديات.

تتعارض الخطة الشاملة لترتيب الأراضي، بإعتمادها خيار الإنماء الموحد والمتكامل، مع رؤية أخرى لإنماء لبنان، قائمة على إحصاء مشاريع التنمية المنطقية (على مستوى المحافظات والأقضية مثلاً)، واعتمادها مجتمعةً كخطة وطنية، بحجة تطابقها الأفضل مع الوقائع المحلية. إن هكذا رؤية، بالإضافة إلى أنها لا تستطيع تكوين خطة متجانسة على المستوى الوطني، سوف تساهم بالتأكيد في ازدياد التفاوت في مستويات التنمية وفي تعزيز نزعات التجزئة والتفوق، وسوف يكون تأثيرها على الاقتصاد الوطني، بالتأكيد، أقل إيجابية، كما سيكون تأثيرها على الأموال العامة أكثر عبثاً.

ويتجسّد هذا الخيار «التوحيدي التكاملي» من خلال مجموعة من التدابير أو الترتيبات:

- إعطاء أولوية للمرافق وللبنى التحتية وللترتيبات ذات الأهمية الوطنية: المرافق، المطار، شبكة الاتوسترادات، الجامعة اللبنانية بالإضافة إلى المحافظة على الثروات الزراعية والطبيعية والسياحية الوطنية، وحسن استخدام الثروة المائية والقمم والشواطئ.
- تصور موحد للإنماء الاقتصادي يشمل المناطق كافة : إذ لم يعد جائزاً اعتبار اقتصاديات المدن والمناطق، البعيدة عن العاصمة، مجرد إقتصاديات محلية متشابهة، بل يجب العمل على إدخالها كمكونات أساسية للإقتصاد الوطني بكافة نشاطاته، وإسهامها فيه إنطلاقاً مما يمكن لكل مدينة ومنطقة أن تقدمه لهذا الإقتصاد وفقاً لخصائصها وميزاتها. وهذا يعني أن إقتصاد الأطراف لا يجوز أن يقتصر على الخدمات المحلية والزراعة والإصطياف، بل أن يكون أيضاً إقتصاداً خدمائياً وصناعياً بكل أبعاده.
- إن إنماء كل منطقة من المناطق الكبرى (الشمال، المركز، الشرق والجنوب) يجب أن يكون، في ذاته، أكثر توحيداً وتكاملاً: فالمدن الكبرى هي الأفضل استعداداً للعب دور المحرك الاقتصادي الرئيسي في خدمة مناطقها. ووحدة الإنماء في كل منطقة يمكن أن تنتظم حول نواة عمرانية قوية. وبمقدار ما تكون طرابلس قوية اقتصادياً، يكون كل الشمال أقوى. والإنماء الاقتصادي لا يأتي عن طريق توزيع التجهيزات الصغيرة في كل بلدة وقرية، بل عن طريق الاستثمارات الصناعية والخدمات ذات المستوى العالي.
- إن شبكات الطرق التي تربط بين التجمعات السكنية الكبرى، وبينها وبين المدن الوسيطة في المناطق الريفية، وبين هذه المدن والأرياف المحيطة، ينبغي أن تتحسن بشكل ملموس لتحقيق هذه الرؤية الموحدة.
- لم يعد جائزاً أن تكون الجامعة اللبنانية مشرذمة إلى فروع عدة. إذ يفترض إعادة توحيد الكليات، ثم توزيع الكليات الموحدة على ٤ مواقع فقط : الشمال، بيروت الكبرى، الجنوب والبقاع. وعلى كل موقع من هذه المواقع أن يستوعب الكليات المعنية بكافة أقسامها، مما يعزّز فرص الأنصهار الوطني وتلاقي الشباب من مختلف المناطق في أجواء أكاديمية صحية وسليمة.
- إضافة إلى مبدأ وحدة البلاد، يجب أن تساهم خطة ترتيب الأراضي في تعزيز كافة أشكال التضامن والتكافل في المجتمع.

أما الحلول المطلوبة فيما يخصّ خدمات المياه، ومعالجة النفايات والمياه المبتذلة، فينبغي أن تكون موضع تعاون بين المدن والبلدات وبلدياتها. وستلعب اتحادات البلديات دوراً هاماً في

وضع هذه الحلول موضع التنفيذ، وهي مدعوة لوضع تصورات لمشاريع إنماء متكاملة لنطاقها الجغرافي في إطار الخطط الإنمائية الوطنية.

٣-٢ تعريف إيجابي لمبدأ الإنماء المتوازن

لا بد من تنفيذ مبدأ الإنماء المتوازن للمناطق بفعالية أكبر مما تمّ حتى الآن، إنما في إطار مفهوم متطور لهذا المبدأ، يتجنب كل ما يمكن أن يعزّز النزوع للتجزئة بين المناطق أو إضعاف علاقات التضامن والتكامل بين المدن والمناطق، وبالتالي بين القلب والأطراف.

فعندما يتجسد مبدأ السعي للمساواة بين المناطق، في تفريع المؤسسات التربوية لكي يتسنى توزيعها، أو من خلال إنشاء محطة توليد للكهرباء في كل منطقة بشكل يؤمن لها استقلاليتها، أو من خلال تقسيمات إدارية تتحو إلى تقوية التجانس الطائفي في كل دائرة، فإن هذا التطبيق المبسط لمبدأ الإنماء المتوازن يؤدي في المحصلة إلى إضعاف وحدة البلد.

أما إذا كان الإنماء المتساوي يعني تأمين مستوى موحد للخدمات الأساسية العامة (مياه، كهرباء، تربية، صحة، الخ) لجميع المناطق اللبنانية، إضافة إلى قبول ودعم وحدة المؤسسات العامة (تجهيزات جامعية، إعداد مهني عالي، إنتاج الطاقة، الخ)، وإقامة هذه المؤسسات في مراكز المناطق، فهذا من شأنه أن يعزز مبدأ الوحدة الوطنية ويرسخ مفهوم المواطنة المتساوية.

بناءً عليه، يتجسد المفهوم المقترح للإنماء المتوازن في التوجهات الآتية:

- مساواة مطلقة إن لجهة مستوى الخدمات الأساسية المحلية المتوفرة، أو لجهة توزيعها على كل المناطق، بما في ذلك توزيع المياه والأمداد بالتيار الكهربائي وبتجهيزات الهاتف وإمكانية الوصول والإفادة من مختلف المرافق التربوية والصحية.
- تنمية الموارد المائية الوطنية لخدمة المدن والبلدات والقرى ولخدمة الصناعة والزراعة على كل الأراضي اللبنانية، وفقاً لاحتياجات كل منطقة وكل نوع من النشاطات.
- مشاركة كل المناطق اللبنانية في إنماء الاقتصاد الوطني وذلك بإعتماد خيار الإنماء المتكامل للوظائف العليا في أربع مجموعات سكانية كبرى: المنطقة المدنية المركزية بيروت وجبل لبنان، عاصمة الشمال - طرابلس، التجمعات السكانية الكبرى في البقاع (زحلة - شتورا وبعبك) التجمعات السكانية الكبرى في الجنوب (صيدا - النبطية - صور).

- إعطاء الأولوية لمرفأ طرابلس لخدمات الترانزيت باتجاه العراق.
- إعطاء أولوية لإنماء ثلاث مناطق صناعية كبرى في شمال طرابلس وفي تجمع زحلة - شتورا وفي المنطقة الممتدة بين الغازية والزهراني.
- توزيع كليات الجامعة اللبنانية على أربعة مواقع: بيروت الكبرى، طرابلس، زحلة - شتورة والنبطية.
- إنماء الوظائف التجارية للقطين المدينيين صيدا وجبيل، الواقعان على مداخل المنطقة المدنية المركزية باتجاه الشمال من جهة والجنوب من جهة أخرى.
- إنماء ملحوظ للوظائف السياحية لبعبك وصور.
- تقوية شبكات الطرق بين كل قطب وبين بقية المناطق المحيطة به.
- الإهتمام بالمناطق الأكثر عرضة للإهمال، من خلال تقوية الربط بين الهرمل وطرابلس عبر منطقة عكار (مشروع أوتوستراد بين طرابلس وحلبا وتحسين العبور بين القبيات والهرمل) وتقوية الربط بين بعبك والهرمل (تحسين الخط القائم حالياً) وأيضاً تقوية الروابط انطلاقاً من حاصبيا باتجاه الشمال والجنوب، والروابط بين سير الضنية والمناطق الثلاث المجاورة: طرابلس، إهدن وعكار.

٣-٣ ترشيد استعمال الموارد

إن ترشيد استعمال الموارد سواء أكان ذلك يتعلق بالمال العام، أم بالأراضي الزراعية والمياه، أم بالموارد التي تشكل ركيزة الجاذبية السياحية (بحر، مناظر، تراث..)، أم بالبنى التحتية والتجهيزات القائمة والمقبلة، أم بالأرض سواء أكانت في الوسط المدني أم الريف، كل ذلك ضروري لتوفير النفقات العامة، ولتأمين فائدة اجتماعية أفضل من الموارد، ولزيادة القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

إن موارد بلد ما هي بمثابة رأسماله الوطني. ولكي يستفيد المرء من رأسماله، ويزيد فوائده ينبغي أن يحسن استثماره لا أن يستهلكه. تلك هي القاعدة العامة التي يجب أن توجه استعمال الموارد اللبنانية سواء أكانت طبيعية، أم بشرية، أم فيزيائية أم مالية.

وعندما لا يكون هناك بديل آخر سوى استهلاك جزء من رأس المال (مثلاً إستعمال أراضٍ من أجل البناء) فيقتضي العمل على الحد من الخسائر إلى أدناها (تجنب البناء في أفضل الأراضي الزراعية أو تجنب إيذاء المواقع المميزة)، أو على تحويل هذا الجزء من رأس المال المستهلك إلى رأسمال ذي قيمة موازية أو إلى آخر أعلى قيمةً (بناء منسجم مع بيئته يضفي جمالية للمنظر).

حسن استعمال الموارد الطبيعية

تتشكل الموارد الطبيعية الرئيسية في لبنان من المياه والمواقع الطبيعية (جبال، أودية، ساحل...)، والأراضي الزراعية والغطاء النباتي الطبيعي (غابات...). وكل هذه المواد محدودة، وهذا ما يفترض بنا ضرورة ترشيد استعمالها.

إن هذه الموارد تلعب دوراً مفصلياً في العديد من المجالات منها جودة العيش والإنتاجية الزراعية وقوة الجذب السياحي. ولدى استثمارنا إياها، لا بد من العمل لتفادي خسارتها؛ وفي المقابل، يجب استعمال كل مورد منها بالطريقة الأكثر نفعاً.

إن المياه مورد نادر في بلدان الشرق الأوسط، ولبنان محظوظ أكثر من غيره في هذا المجال. ومع ذلك عليه أن يبذل جهوداً ضخمة من أجل التحكم بهذا المورد واستغلاله والحفاظ على جودته. على لبنان أن يستخدم هذا المورد بهدف تحسين مستوى معيشة سكانه وإنتاجية أعلى لأراضيه الزراعية. إن هذا الهدف الوطني موضع إجماع في لبنان، إلا أنه لم يتحقق حتى الآن.

تشكّل المواقع الطبيعية المميزة (القمم - الوديان - الشاطئ) والمساحات الطبيعية (بشكل خاص الغطاء الحرجي) بالنسبة للبنان رأسمالاً فريداً، يجب إستعماله في خدمة نوعية الحياة والإقتصاد السياحي. إن استخدام المواقع بصفاتها موارد يجب أن يتم دون إيذائها وتدهورها. ويجب حلّ النزاعات التي قد تقوم حول استخدام هذه الموارد (على الشاطئ وفي الجبل) في الاتجاه الأكثر فائدة، وعلى المدى الطويل، من أجل إغناء وتحسين دائم لاستثمار هذا الرأسمال. ومن الضروري، بشكل خاص، تجنب كل أشكال التلوث سواء كان الأمر يتعلق بالنفايات السائلة أو الصلبة أو بالتلوث البصري (حجب الرؤى، عمارة رديئة، أبنية مشوهة...).

إن الأراضي الزراعية في لبنان هي من بين تلك الأكثر خصوبة في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تقدم تنوعاً كبيراً في المواقع والإتجاهات (مناخ، ارتفاع، منطقة ساحلية وداخلية) وهذا ما يتيح زراعة أنواع متعددة من المزروعات فيها. إن أفضل الأراضي تشكل رأسمالاً وطنياً يجب عدم تبديده.

إن ما يصلح بالنسبة للمياه وللمواقع وللأراضي الزراعية يصلح بشكل عام لكل الأراضي في لبنان. فلبنان بلد صغير وفي الوقت ذاته مأهول جداً، وكثافة السكن فيه هي واحدة من الأكثر ارتفاعاً في العالم (رقم ١١ على الصعيد العالمي)، وعليه أن يؤمن، على هذه الرقعة الصغيرة، كافة الوظائف الضرورية للحياة وللعمل لأربعة ملايين نسمة اليوم، ولأكثر من ٥ ملايين بعد أقل من ٣٠ سنة مقبلة.

والأراضي اللبنانية محصورة ومضغوطة جداً: ٣٩% منها فقط تقع على ارتفاع أقل من ٨٠٠م، و٣٥% هي على ارتفاع فوق ١٢٠٠م. والساحل اللبناني لا يتعدى طوله ٢٥٠ كلم... لا بد أن تقود ندرّة الأراضي هذه إلى تنظيم استعمالها بطريقة معقولة، و اقتصادية قبل أي شيء. يجب أن يكون الهدف عدم تبديد الأراضي المؤهلة لإستعمال معين، عبر استعمالها لغرض مغاير لهذه المؤهلات.

توفير المال العام

ومنذ ما يقارب العشرين سنة، يتميز لبنان بتضاعف أشكال النمو العمراني المكلفة جداً، وخصوصاً ظاهرة البناء المتناثر (أبنية معزولة بعيدة عن الأحياء القائمة أو عن القرى).

إن هذه الظاهرة تؤدي إلى نفقات متنامية من أجل مد الشبكات (مياه، صرف صحي، كهرباء هاتف) ونقل المنشآت (خزانات، محطات ضخ، محولات) صيانة شبكة الطرق والشبكات الأخرى وجمع النفايات. واليوم، ونظراً إلى أزمة المالية العامة، فإن لبنان لم يعد باستطاعته الاستمرار في تحميل الدولة والبلديات هذا النوع من النفقات، التي يمكن تجنبها بسهولة. إن معظم بلدان العالم، ومن بينها الأكثر غنى، قد وضعت سياسات بهذا الخصوص؛ وهي تهدف إما إلى الحد من أشكال التمدد العمراني المكلفة، أو إلى تحميل كل الأكلاف المباشرة وغير المباشرة إلى المستثمرين والمنشئين. والمصلحة العامة تقضي باتباع هذا السبيل.

إن وضع المالية العامة في لبنان يفرض مساهمة كل القطاعات في تحقيق الهدف الوطني المتمثل في تقليص النفقات العامة وفي تحسين ميزان التبادلات الخارجية. لذا ينبغي تجنب بناء تجهيزات إضافية عندما تكون التجهيزات القائمة قادرة على تلبية الخدمات المطلوبة. وينبغي التنازل في بعض الأحيان عن بعض عروض القروض المالية المخصصة لتجهيزات غير ضرورية أو لا أولوية لها.

في هذا الإطار، ترتدي برمجة الاستثمارات أهمية أساسية من حيث اختيار المشاريع الضرورية قبل غيرها: إن الأموال المرصودة لمختلف القطاعات يفترض أن تستند إلى معايير أفضل تبعاً لدرجة إرضاء الحاجات في كل قطاع على حدة. أما بالنسبة إلى اختيار المشاريع داخل كل قطاع، فينبغي أن تعطى الأولوية للمشاريع التي تحسّن أداء الإنشاءات القائمة قبل إدراج مشاريع جديدة.

حسن استعمال الموارد الأخرى

إن هذا المنطق ذاته يصلح بالنسبة لمجموع موارد البلد الأخرى، بدءاً بالموارد الأول الذي هو المورد البشري. وعلى لبنان إيجاد الظروف الملائمة لاستخدام يده العاملة في المهن المهيأة لها، ومحاولة حل المشاكل التي تدفع الشباب إلى الهجرة، بكل الوسائل. فالمواطن الفاعل الذي يعيش ويعمل في البلد سيعطي أكثر بكثير للاقتصاد الوطني من مواطن فاعل، معادل له، يكون قد هاجر للعمل في بلد آخر، حتى لو كان هذا الأخير يقوم بتحويلات مالية من وقت إلى آخر إلى عائلته المقيمة في لبنان.

أما بالنسبة للموارد المادية مثل البنى التحتية الخاصة بالنقل وغيرها، فينبغي السعي لاستخدامها بالشكل الأفضل في الميدان الذي أنشئت من أجله: الطريق السريع مثلاً يجب أن يستخدم لتقريب المسافة بين مدينتين، أما استخدامه كبولفار تجاري فيؤدي عموماً إلى إبطاء حركة السير وإطالة وقت التنقل من مكان إلى آخر. وبالتالي فإن الربح الناتج عن النشاط التجاري لعدد صغير من الأفراد لا يمكن أن يعوض الخسارة الاقتصادية التي يسببها التباطؤ في حركة السير على الأوتستراد.